



خيرة وضبابية

مخاطر اقتصادية تقلص تدفقات الأموال الساخنة على مصر

الدخول على خط الحرب الليبية وأزمة الأمن المائي وتعثّر السياحة عوامل تترك حركة الاستثمار

ومع بلوغ احتياطات النقد الأجنبي 38 مليار دولار أصبحت مصر في وضع مالي أفضل مما كانت عليه في 2011 عقب الإطاحة بحسني مبارك. وقد انخفضت الاحتياطات من مستوى 45 مليار دولار الذي كانت عليه قبل الجائحة غير أن البنك المركزي استطاع دعم العملة المصرية التي تحسنت في يوليو بعد انخفاضها في الشهر السابق ويقول مصرفيون إن هذا التحسن ساعد في تحقيق أرباح لشبكات الديون قصيرة الأجل.



زينة رزق
انتشار الوباء وتعثّر
السياحة والإنفاق
الحكومي تزيد الضغوط

وقال فاروق سوسة الخبير الاقتصادي في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى غولدمان ساكس "التدفقات كانت بالفعل قرب أدنى مستويات المنحنى مما يعكس عوائد أعلى في الأجل القصير وإمكانية تحسن الجنيه في الأجل القريب الأمر الذي يجعل من تعاملات الاستثمارات في الأول من يوليو غير أن معدلات الإشغال العادية لن تعود قبل شهر مارس أو أبريل العام المقبل".

وقال علاء عقل رئيس غرفة الفنادق المصرية بمنطقة البحر الأحمر إن "حركة نقل السياح جوا إلى منتجعات البحر الأحمر في تحسن منذ إعادة فتح المطارات في الأول من يوليو غير أن معدلات الإشغال العادية لن تعود قبل شهر مارس أو أبريل العام المقبل". وأضاف أن أكثر من نصف الفنادق استأنفت العمل بعد إغلاقها شهرياً وأن الفنادق التي لا تزال مغلقة ستعاود العمل على الأرجح بحلول شهر نوفمبر.

وتظهر بيانات رفينيتيف أن الإصدارات المصرية التي تستحق في 2025 و2027 و2040 تتداول بنحو 12 في المئة أي أقل من المستويات التي كانت عليها قبل جائحة كوفيد - 19. لكن المحللين يقولون إن تدفق الأموال الساخنة، أي الاستثمارات لفترات قصيرة، لا يترجم إلى وظائف جديدة في الاقتصاد الحقيقي وربما تختفي إذا ما تراجعت العملة.

وباستثناء قطاع الطاقة، واجهت مصر صعوبات في جذب استثمارات أجنبية مباشرة وهو ما يعزوه المحللون إلى البيروقراطية وتوسع الشركات المملوكة للقوات المسلحة في قطاعات مختلفة من الأغذية إلى الأسمنت.

وقال رازا آغا رئيس قسم الاستراتيجية الانتعاشية للأسواق الناشئة بشركة ليجال أند جنرال انفستمنت مانجمنت "زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل عما هي عليه سيستلزم تحسن مؤشرات أداء الأعمال والحفاظ على إطار سليم لمؤشرات كلية يمكن التنبؤ بها والاستقرار السياسي".

أثار دخول مصر ميدانيا على خط الحرب الليبية لحماية حدودها وصد مخاطر التهديد التركي لأمنها المخاوف من تقليص تدفق الأموال الساخنة المرتبطة بالاستثمار إلى البلاد نظراً للتداعيات التي قد تتبع ذلك على غرار تزايد الإنفاق العسكري وتعكر الوضع الأمني والسياحي في وقت تكابد فيه القاهرة أصلاً من أزمة سد النهضة المستفحلة مع إثيوبيا.

القاهرة - ارتبكت تطورات الوضع الليبي بعد إقرار البرلمان المصري إرسال قواته إلى الخارج لحماية أمن البلاد من الخطر التركي المؤثرات الاقتصادية في مصر على اعتبار ارتفاع المخاوف من تصعيد عسكري على نحوها قد يكلف البلاد خسارة استثمارات كبيرة في وقت تتسع فيه إشكاليات الأمن المائي ومخاطر الوباء وتراجع السياحة.

ويقول مصرفيون واقتصاديون إن خطر نشوب حرب في ليبيا ومخاوف تتعلق بالأمن المائي وكذلك تعثر قطاع السياحة كلها عوامل قد تقضي على موجة إقبال ولبدة على السنوات المصرية. وكان البرلمان المصري قد وافق منذ أيام على أن يقوم الجيش بمهام قتالية في الخارج، إذا واصلت القوات التابعة للحكومة الوفاق الليبية المدعومة من أقررة تقديمها نحو الشرق أي على الحدود المصرية.

وتهدد هذه المؤشرات موقع مصر الاستثماري بعد أن تمكنت من اجتذاب موجة اهتمام المستثمرين الأجانب خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بفضل تدفق تمويل جديد من صندوق النقد الدولي وبلغ عوائد إصدارات الدين المحلي قصيرة الأجل نحو 13 في المئة مما يعد من أعلى مستويات العائد في الأسواق الناشئة.

وكانت مصر قد حصلت على نحو 19 في المئة من سوق الصفقات بالمنطقة العربية خلال النصف الأول من العام الحالي، نتيجة هجرة رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر، وفوائض الاستثمارات للشركات الناشئة بالمنطقة وفق تقرير صادر عن منصة الشركات الناشئة ماجنت.

لكن المصرفيين والاقتصاديين يحذرون من أن إغراء العائد يخفي وراءه اقتصاداً ذا احتمالات نمو ضعيفة ومخاطر سياسية شديدة كما أن بورصة القاهرة انخفضت عدة أيام هذا الشهر بسبب مخاوف من التدخل في ليبيا.

وربما يؤدي نشر القوات المسلحة في ليبيا إلى زيادة الإنفاق العسكري في وقت يعمل فيه وباء كوفيد - 19 على زيادة العجز في الميزانية. وقالت زينبة رزق المديرية التنفيذية لإدارة أصول الدخل الثابت في أرقام كابيتال "من الواضح أن حزمة الدعم من صندوق النقد الدولي طمأنت المستثمرين الأجانب وأن هذا هو السبب في تحسن التدفقات من الخارج لكن المقومات الأساسية لا تزال ضعيفة".

ونسبت رويتز لرزينة رزق قولها أيضاً "الفايروس منتشر والسياسة متعثرة والإنفاق الحكومي، اللازم

قطاع تربية المواشي الأردني يئن تحت وطأة انهيار الطلب

معاً، وتسمح باستيراد كميات تكميلية، عوضاً عما يتم تصديره. وأشار مساعد الأمين العام للتسويق والجودة، أيمن السلطي، "إلى توفر 450 ألف رأس من الأغنام، و15 ألف رأس من العجول، بالسوق المحلية لعيد الأضحي، وكلاهما من المستورد والمحلّي".

وأوضح أن "الإبل الأقل استهلاكاً بالنسبة للأضاحي، بعدد يتراوح ما بين 200 و300 رأس فقط، وأن حجم القطيع الكلي في المملكة يصل إلى 13 ألف رأس، دون الحاجة إلى استيرادها". وأضاف "تم تخصيص أماكن بيع مطابقة للشروط الصحية، وهي قريبة من المستهلك وبذلك نستطيع القول إنه مع تحديد أماكن البيع نكون قد تجاوزنا أثر كورونا على بيع الأضاحي".

وتراجع الطلب على السلع في الأسواق الأردنية، على خلفية تفشي جائحة كورونا، بعد إغلاق الأسواق المحلية لأكثر من 50 يوماً واقطاع جزء من رواتب الموظفين في القطاع الخاص، وعلاوات القطاع الحكومي.

والأردن كغيره من دول العالم، طاله أثر الأزمة الوبائية، لكن المملكة وما تعانيه من ظروف اقتصادية صعبة، دفع وزير المالية محمد العسّس، للقول إن توقعات صندوق النقد تشير إلى انكماش الاقتصاد في 2020 لأول مرة منذ عقود.

وعلى مدار العقد الجاري، نما اقتصاد الأردن بنسبة 2 في المئة سنوياً بالمتوسط، رغم تعرض اقتصاد المملكة لصدمات إقليمية ودولية مطولة، أبرزها أزمة اللجوء السوري.

وتعد المملكة الأكثر تآثراً بما تشهده جاراته الشرقية والشمالية، ولتلا العراق وسوريا، وفضلاً عن أثر لجوء أعداد كبيرة منهما إليها، فقد أدى إغلاق الحدود لسنوات طويلة إلى تعطل العديد من القطاعات وتراجع حجم التبادل التجاري بشكل واضح.

وجد قطاع تربية المواشي الأردني نفسه في مصارعة حادة مع تداعيات فايروس كورونا حيث انهار الطلب مدفوعاً بنقص الطلب بشكل ملحوظ بفعل تقلص مداخيل المواطنين جراء تبعات كورونا على الوضع الاقتصادي والمعيشي ما أثار مخاوف المربين من انهيار مبيعاتهم خلال الموسم الحالي.

عمان - تزايدت مخاوف مربي وتجار المواشي في الأردن من كساد أسواق الخرفان نظراً لقلّة الطلب وعزوف العديد من الأسر على اقتناء الأضاحي بفعل الظروف الوبائية وتأثر مداخيل الأسر.

وبات مربو وتجار المواشي في الأردن، يخشون حدوث تآثر في الطلب على أضاحي العيد خلال الأيام القليلة المتبقية، مع تراجع إجمالي الطلب على مختلف السلع الأساسية، كإحدى النتائج لتفشي جائحة كورونا.

ويأتي ذلك، بعد إجراءات مختلفة دفعت بها الحكومة الأردنية، لمواجهة تداعيات الأزمة الوبائية، تباينت آثارها على مختلف القطاعات، لاسيما وأن المملكة تعاني من ظروف اقتصادية صعبة، فرصتها أزمات المنطقة.

وانطلاقاً من ذلك، يخشى تجار المواشي أن يطالهم أثر الفايروس على مبيعاتهم السنوية، خلال عيد الأضحي، الذي يعتبر موسم الذروة لمربي الثروة الحيوانية.

ولم يخف العديد من تجار وبياعة المواشي، في محافظات الشمال قلقهم من تدني مستوى مبيعات الأضاحي لهذا العام.

ونسبت الأناضول لأحدهم وهو، وقاص النسيول، تاجرأغنام، قوله إن "أسعار الأضاحي البلدية تتراوح بين 180 و270 ديناراً (254 و381 دولاراً)، بينما المستوردة من رومانيا وإسبانيا بين 145 و210 دينار (204 و295 دولاراً)". أما صالح اللوييد المساعد، أحد تجار

تداعيات كورونا تتسبب في اختلال موازين السوق بين ارتفاع العرض وقلّة الطلب ما يثير مخاوف انهيار المبيعات

وأعاد حميدان العظامات، وهو أحد مربي المواشي من محافظة المفرق (شمال شرق)، تأكيد ما جاء في أحاديث سابقه بشأن عدم اختلاف أسعار الأضاحي، لكنه بين أن العرض أكثر من الطلب.

ولم يقلل من أثر كورونا، لكنه أرجع تآثر سوق الأضاحي إلى عوامل أخرى، كاستيراد المواشي من الخارج، وارتفاع أسعار الأعلاف.

وتقول وزارة الزراعة الأردنية، إنها تنفذ موازنة بين العرض والطلب لتحقيق مصالح المستهلكين والمنتجين

قفزة الإصابات بالوباء تعيد المغرب إلى منعطف الإغلاق الاقتصادي

من فايروس كورونا، وتعاقبت سنتين من الجفاف. جاء ذلك في عرض قدمه في اجتماع الحكومة الأسبوعي، حول الأوضاع الاقتصادية في يونيو، والتوقعات الختامية لسنة 2020. وتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي انكماشاً لأول مرة منذ أواخر التسعينات، بحوالي 5 في المئة.

تطورات الوضع الصحي تتذر باتساع قياسي في عجز الموازنة وانكماش اقتصادي حاد

وقال بنشعبون، "إن توازنات الاقتصاد الكلي ستتأثر بشكل كبير، لاسيما على مستوى عجز الميزانية والصحاب الجاري لميزان المدفوعات". وأشار إلى تحسن العجز التجاري في يونيو، فيما شهدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والمداخل السياحية والاستثمارات الخارجية "تراجعا ملموساً".

وأوضح الوزير أنه رغم هذه التطورات، إلا أن احتياطات العملة الأجنبية تحسنت بفضل تعبئة التحويلات الخارجية، كما أن سوق الصرف عرفت استقراراً دون أي تدخل لبنك المغرب.

وأضاف أنه من المنتظر أن يبلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات نهاية العام الجاري 8 في المئة من الناتج المحلي للبلاد.

ولفت إلى أن "هذه التوقعات تبقى محفوفة ببعض المخاطر المرتبطة أساساً بتطور أزمة كورونا خلال الأشهر المقبلة، ما يستوجب المزيد من التعبئة واليقظة". وكانت الحكومة المغربية قد صادقت على مشروع قانون، يسمح لها بتجاوز سقف التحويلات الخارجية وتعليق الالتزام بقيد الإنفاق لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي فايروس كورونا المستجد.

الرباط - دفعت قفزة الإصابات المسجلة بفايروس كورونا خلال الیومین الأخيرین المغرب إلى إعادة إغلق عدد من المدن، الأمر الذي أیح مخاوف أوساط الاقتصاد من حظر جديد قد يكلف البلاد خسائر اقتصادية أكبر خصوصاً مع كثافة الحركة التجارية المرتبطة باقتراب عيد الأضحي.

وقالت وزارتا الداخلية والصحة في بيان إن هذا القرار يأتي بسبب "الارتفاع الكبير خلال الأيام الأخيرة في عدد الإصابات بفايروس كورونا المستجد، ونظراً لعدم احترام أغلبية المواطنين للتدابير الوقائية المخدّة كالتباعد الاجتماعي، ووضع الكمامة واستعمال وسائل التعقيم".

وأكد أنه تم تسجيل 633 إصابة جديدة وهي واحدة من أكبر الزيادات اليومية في حالات الإصابة حتى الآن مما يرفع إجمالي الإصابات إلى 20278. وأضافت أن السلطات ستستمع المواطنين من دخول بعض من أكبر مدن البلاد ومغادرتها اعتباراً من منتصف الليل لاحتواء زيادة كبيرة في حالات الإصابة بمرض كوفيد - 19.

ويتسلم القرار الذي يبدأ تنفيذه الإثنين، مدناً كبرى كالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء (غرب) والعاصمة السياحية مراكش (جنوب) وطنجة



هاجس الحظر يختم في الأقف